الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث

تقديم:

ليس جديداً أن نقول إن تأسيس مسارات الحوار والتعاون فى العالم تحكمه الآن مجموعات وتكتلات عنصرية وثقافية تعبث بها الأصابع الصهيونية الخفية إلى حد بعيد، هذه التكتلات التى تشكل قوى الضغط فى الحركة الدولية تسعى لفرض رؤيتها تبعاً لمصالحها وقدراتها، ضاربة عرض الحائط بالآخرين ومتحفزة لإدارة صراع دولى ينبنى على هذه الرؤية وتداعياتها، بدلاً من حوار وتعاون دوليين.

إن العولمة قد ولدت من رحم التنافس وعملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة الغنية والدول الفقيرة النامية، كما ساعدت على الاستعلاء والهيمنة فى إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعوب فى الدفاع عن هويتها الثقافية واستقلالها السياسى.

إن شعار العولمة كما تؤكده السياسات المعلنة للدول المتقدمة يحمل فى نفسه معانى ومضامين لا يمكن أن تكون مقبولة، وهو شعار يخفى تطلعاً لإحياء سياسات استعمارية اندثرت وأصبحت متجاوزة.

فالعولمة تركز فى القدر الأكبر من توجهاتها على البعد الاقتصادى، ومحاولة فرض نظام اقتصادى عالمى على المنافسة الحرة فى الإنتاج والتسويق والتجارة العالمية، ومحاولة إلغاء دور الدولة فى التدخل لتخفيف

الأعباء، ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى إضعاف المؤسسات الإنتاجية فى الدول النامية، وزيادة أعباء هذه الدول المادية.

- إن الآثار السلبية للعولمة على دول العالم الثالث - وخاصة العالم العربى والإسلامى - تفوق الآثار الإيجابية المتوقعة، فالمتغيرات الدولية الجديدة تفرض مزيداً من القيود على العرب والمسلمين، ولكن هذا لايمنع من القول إنها قد تتيح لهم بعض الفرص. والفارق فى الحالتين أن الآثار الإيجابية احتمالية، ومشروطة بقدرة دول العالم الثالث على تبنى الاستراتيجيات اللازمة لتعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات. لذا يمكن القول إن أهم آثار العولمة على دول العالم الثالث تتجلى فيما يلى:

أولاً: الآثار الاقتصادية

من المعروف أن تعبير التنمية الإقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدول الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين - ولو فى مؤخرته - ظهرت فى لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (Undp) فى أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التى تقدمها الحكومات الغنية الى دول العالم الثالث. وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقى وبنك التنمية الأسيوى وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى الخ.

وإذا كانت قضية اللحاق (Catch - up) لم تخدع العقلاء، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمراً مأمولاً فيه لدى الكثير من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر. ولكن إذا كانت محاولة تضييق الفجوة

أصبحت أملاً لدى الكثير فقد يكون الواقع غير ذلك تماماً. وبوسعنا الآن أن نختبر حقيقة الأمر من الأرقام الموثقة فى البنك الدولى ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك سنوياً منذ أواخر السبعينيات. ويمكن هنا أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاماً بين ١٩٦٥، ١٩٩٥. وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى نأخذ بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة[١].

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم

(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوربية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

حسبت هذه النسب من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECDOBSERVER.

وقد بين الجدول نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، كندا) من ناحية، ومجموع دول العالم الثالث، بما فيها أقطار النفط والنمور الأسيوية، من ناحية أخرى.